

القصار لـ "البلد": 4 أيلول يوم وطني والكلفة 30 مليون دولار  
2/9/2013

البلد

Title	القصار لـ "البلد": 4 أيلول يوم وطني والكلفة 30 مليون دولار		
Website	<a href="http://www.albaladonline.com">http://www.albaladonline.com</a>	Date	Page

البلد

اطبع

القصار لـ "البلد": 4 أيلول يوم وطني والكلفة 30 مليون دولار



0

تعليق

باتريسيا جلاڊ, الاثنين 2 أيلول 2013 19:55

تواصل الهيئات الاقتصادية حشد التأييد ليوم الاقفال المحدد في 4 أيلول للضغط على السياسيين لتأليف حكومة جديدة في أسرع وقت ممكن. إلا أن المفاجأة كانت تسريب معلومة مفادها أن الهيئات سنتلقي الرئيس ميشال سليمان في العاشرة من قبل ظهر اليوم نفسه للاضراب لعرض واقع الحال وايصال صرختهم اليه. ولحينه التحضيرات على قدم وساق ، والتأييدات تتزايد للمشاركة في ذلك الاقفال العام ما يدل على أن " المشاركة ستكون واسعة " كما أوضح لـ"صدى البلد" رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار لافتاً الى أن "الأربعاء أردناه يوماً للجميع ، وستشارك في الاقفال المؤسسات الخاصة التجارية والصناعية والمصرفية والسياحية والخدماتية وغيرها". أما عن كلفة الاقفال فقدرها القصار بـ30 مليون دولار يومياً، متوقفاً أن يسجل النمو الاقتصادي خلال 2013 نسبة 3%. وفي ما يلي نص الحوار :

-ما هي التحضيرات الحالية للاقفال العام المرتقب في 4 أيلول؟

كما تعلمون، فإن الاجتماعات تتواصل للتحضير لهذا الأمر، وآخرها الاجتماع الطارئ للهيئات الاقتصادية الذي عقد يوم الاثنين في 26 آب، وتلاه اجتماع اللجنة المصغرة التي أقرت الهيئات تأليفها يوم الأربعاء في 28 آب، إلى جانب اجتماع يوم الجمعة 30 آب. وفي غضون ذلك تعقد اجتماعات أخرى للقطاعات الأعضاء في الهيئات الاقتصادية لحشد المشاركة المطلوبة في الاقفال العام المقرر يوم الأربعاء القادم في 4 أيلول في حال لم تتم الاستجابة لمطلبنا بتشكيل الحكومة الجديدة، نظراً لخطورة الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والظروف الحساسة والاستثنائية التي تمر بها المنطقة.

-ما هي القطاعات التي سنتنزم بالاقفال العام؟

سيشمل الاقفال العام كل المؤسسات الخاصة، تجارية وصناعية ومصرفية وسياحية وخدماتية وغيرها، والتي ستنفذ إقفالاً عاماً. ونحن ندعو كل أطراف المجتمع المدني، ولاسيما منهم العمال للانضمام إلى هذا التحرك الذي يصب في مصلحة الوطن واقتصاده. ونتوقع مشاركة واسعة في تحركنا يوم الأربعاء القادم الذي أردناه يوماً وطنياً للجميع، خصوصاً مع الأصداء الإيجابية التي تصدر عن قطاعات المجتمع المدني من ممثلي العمال ومن الوسط الإعلامي والصحافي.

صرخة ألم

-كيف سيتم تنفيذ الاقفال العام؟

سيكون بالاقفال التام ليوم واحد، كتعبير عن رفضنا للتهاون بالبلد وشعبه واقتصاده ومصالحه. وهذا الخيار الصعب الذي اضطررنا له، إنما يمثل صرخة ألم تجاه التراجمات والخسائر والإقفالات التي تطاول مؤسسات القطاع الخاص وأعماله، والتي نخشى من تفاقم تداعياتها على الاقتصاد وعلى أسواق العمل والعمال والأوضاع الاجتماعية. كلفة الإقفال

-ما هي كلفة تنفيذ الاقفال العام من قبل القطاعات الحيوية في البلاد، وهل تعتمون تكراره أكثر من مرة في حال لم تتم الاستجابة لمطلبكم وهو تشكيل الحكومة؟

هناك كلفة مباشرة ربما لا تقل عن 30 مليون دولار يومياً قياساً بالبطء الحالي للنشاط الاقتصادي في المرحلة الحالية وبحجم القطاع الخاص. ونأمل أن يتم التعويض عن ذلك بالاستجابة لندائنا ولنداء فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان بتفعيل سياسة النأي بالنفس، إلى جانب مطلبنا بتشكيل حكومة عتيدة تعمل بجدية على معالجة الوضعين الأمني والاقتصادي، وعلى وقف النزيف الاقتصادي الحاصل وإعادة الدورة الاقتصادية إلى مسارها الطبيعي. وهذا التحرك المقرر لن يقتصر على يوم الإقفال العام، حيث ندرس العديد من الخيارات والتحركات التصعيدية التي قد نلجأ مكرهين إليها في ما لو استمر الاستخفاف بمصالح الوطن والمواطنين.

خسائر الاقتصاد

-ماذا عن الخسائر التي تكبدها الاقتصاد لغاية اليوم جراء الركود الناجم عن عدم الاستقرار الأمني للعام الجاري وللعوام السابقة؟

نعم، وهي تقدر بمليارات الدولارات، ناهيك عن الفرص الضائعة وتقويت استقطاب الاستثمارات والصناعات من الدول المحيطة بنا التي تشهد أحداثاً وتحولات.

وقد أخذ الاقتصاد اللبناني مع احتدام التجاذبات السياسية في البلد يسجل تباطؤاً في معدلات النمو التي بلغت



4% العام 2011، ونحو 2.5% العام 2012، فيما نأمل أن تتراوح عند 2.5 – 3% للعام الجاري 2013، حيث لدينا خشية حقيقية من استمرار المنحى التراجعي في ظل استمرار الأوضاع السياسية والأمنية على حالها. والمؤشرات الحديثة الصادرة عن الفصل الثاني من العام 2013 تظهر المزيد من الوهن في ظل تلبد الصورة الإقليمية والمضاعفات المحلية.

استبدال الخطة  
استبدال الخطة

-منذ نحو شهرين أعلنتم أنكم ستنتزلون إلى الشارع للاستجابة لمطالبكم أبرزها الالتئام حول طاولة الحوار وتشكيل الحكومة لإنقاذ الاقتصاد. أما اليوم فاستبدلتم خطة تحرككم السابق بالاقفال العام. لماذا وبرأيكم هل سيجدي نفعاً هذه المرة، علماً أنه لا يجدر الوقوف مكتوفي الأيدي والبكاء على الاقتصاد الذي يتهاوى؟

لكل مرحلة ظروفها وأولوياتها. واليوم لجأنا إلى الخيار الصعب لأننا بصراحة نرى تفاقماً في الأوضاع على كل المستويات، ونخشى كثيراً على الوطن وعلى أهله واقتصاده. ولن يوقفنا أي شيء عن القيام بواجباتنا بإطلاق الصوت عالياً لحماية. والمسألة ليست مسألة تكثيف الأيدي ولا البكاء، بل موقف حازم ستكون له أصداء وترددات ومواكبة بخطوات أخرى والمتابعة المستمرة لكل ما يرتبط بالموضوع. ونحن لن نرضى أن نكون مجرد شهود على استمرار ما يحصل من مغامرات تورط الوطن وتطيح بأمن مواطنيه وسبل عيشهم الكريم ومستقبل أبنائهم.

تحركات الأعضاء

-نرى أعضاء الهيئات يتحركون فردياً تجاه المسؤولين طالبين منهم اتباع الموقف اللين معهم لناحية الوفاء بالقروض ودعم الفوائد...، هل تم الاتفاق على تلك التحركات في اجتماعكم الأخير الذي عقد يوم الاثنين، وما الغاية منها، فقط تحصين تلك القطاعات من المزيد من التدهور؟

استطيع أن أؤكد أن الهيئات الاقتصادية يد واحدة وعلى توافق تام، وهناك تنسيق قوي ودائم بين أعضائها. كما أن للأعضاء كامل الحرية في القيام بكل ما يمليه عليهم واجبههم لحماية وتحصين قطاعاتهم. وما ترونه من تحركات لبعضهم مثل قطاعي التجارة والسياحة هو أمر ضروري نظراً لكونهما القطاعين الأكثر تأثراً بتلبد الأجواء الداخلية وتراجع النشاط الاقتصادي، ومن الملح جداً في ظل الظروف الحالية توفير الدعم المناسب من خلال تجديد فترات السماح وتقسيط المتوجبات وإطالة مدة الاستحقاقات ريثما يتم تجاوز هذه المرحلة الحساسة التي نمر بها.

المعوقات

-ما هي المعوقات التي تواجهكم حالياً في تلبية مطالبكم، وما السبيل لإزالتها؟

إن التشنج السياسي الداخلي والشحن الطائفي وجنوح البعض عن إعلان بعيداً وسياسة النأي بالنفس تشكل استعصاءات خطيرة تهدد الوطن وأمنه واستقراره وتساهم في التباعد الحاصل بين الفرقاء السياسيين، ما يحول دون تشكيل حكومة جديدة تتحمل مسؤولياتها في توفير الأمن والعيش الكريم.

ولذلك ليس هناك حل سوى التزام جميع القوى السياسية بالدعوة الأخيرة لفخامة الرئيس العماد ميشال سليمان بتغليب المصلحة الوطنية وإعادة الاعتبار إلى سياسة النأي بالنفس لتأمين موجبات حفظ الأمن والاستقرار وحماية السلم الأهلي وصوغ وفاق وطني يحمي لبنان في هذه المرحلة التاريخية والخطيرة التي نمر بها.

a

[Back to Top](#)

